ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

شهد شهر ديسمبر الحالي استكمال "صندوق النقد الدولي" للمراجعة الأولى لأداء البرنامج الاقتصادي، أشاد خلالها خبراء الصندوق بكفاءة صياغة واستخدام الحزم المالية المخصصة للتعامل مع التداعيات السلبية للجائحة خاصة اتباع إجراءات تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية، بما يُتيح سحب مبلغ ١،٦٧ مليار دولار ، ويُعد ذلك بمثابة شهادة نجاح للاقتصاد المصري في ملف إشادات مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية، بعدما حقق أداء فاق كل التوقعات في ظل جائحة «كورونا»، لتصبح مصر، كما ذكرت «بلومبرج» ، ضمن الاقتصادات العشر الأسرع نموًا على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢٠، وتسجل ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي في العالم بنسبة ٣،٦٪ ، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي، واستطاعت خفض معدلات الدين للناتج المحلي وتحقيق فائض أولي في العام المالي الماضي، بينما تضاعفت في الدول الناشئة الأخرى وغيرها معدلات الدين والعجز وجاء نموها بالسالب.

ولاستكمال تلك الجهود وتنفيذا للأهداف الاستراتيجية للدولة فيما يخص رفع كفاءة وفاعلية تحصيل موارد الدولة ودعم رؤية مصر٢٠٣٠، يعد "قانون الجمارك الجديد" طفرة تشريعية غير مسبوقة؛ حيث يستهدف ذلك القانون تحسين موقع مصر على مؤشرات القياس الدولية في مجالات تيسير التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار وممارسة الأعمال وزيادة حوكمة إجراءات الرقابة الجمركية؛ فلأول مرة سيتم إنشاء نظام إلكتروني جديد لتتبع البضائع قبل شحنها من ميناء التصدير إلى الموانئ المصرية حتى مرحلة الإفراج النهائي، مع إمكانية التخليص المسبق وسداد الرسوم الجمركية قبل وصول البضائع، والسماح بتبادل المعلومات والبيانات المؤمنة إلكترونيًا بين الأطراف المعنية؛ وذلك من أجل تبسيط الإجراءات وسرعة الإفراج الجمركي. أما على مستوى المنظومة الضريبية، فقد أصبحت مصر من أوائل الدول الرائدة بأفريقيا والشرق الأوسط في تنفيذ منظومة الفاتورة الإلكترونية، والتي ترتكز على إنشاء نظام مركزي إلكتروني لتلقي ومراجعة واعتماد ومتابعة فواتير البيع والشراء للتعاملات التجارية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية. كما تم إطلاق "قانون الإجراءات الضريبية الموحدة" رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ليعد خطوة جوهرية هامة نحو التحول الرقمي والانتقال لمرحلة الميكنة، وتحقيق المزيد من الفاعلية لقواعد إنهاء المنازعات وتبسيط الإجراءات الضريبية.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه حرصًا من وزارة المالية على ترسيخ ركائز التواصل الإيجابي مع مختلف شرائح المجتمع، قد تم توسيع نطاق مبادرة «الموازنة التشاركية» التي بدأت من محافظة الإسكندرية لتضم محافظة الفيوم في مرحلة ثانية، على أن يتم الوصول لكل المحافظات تدريجيًا بالتعاون مع كافة الوزارات المعنية، والمحافظين، ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تعميق المشاركة المجتمعية في السياسة المالية للدولة؛ بما يُساعد في تمكين المواطنين من الإسهام الفعّال في إعداد الموازنة العامة للدولة على المستوى المحلي، ورصد وتحليل المشاكل الخدمية ومقترحات الحلول وتحديد الاحتياجات التنموية.

وقد انعكست سياسات الإصلاح المتبعة على جانب الإنفاق والإيرادات بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١- والقائمة على تخطي جائحة كورونا من خلال دعم الفئات المتضررة والتركيز على برامج الحماية الاجتماعية، وإصلاح المالية العامة من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح زيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات العامة التي يتلقاها المواطنين، بالإضافة إلى تعظيم موارد الدولة من خلال استراتيجية متوسطة المدى لتعظيم الموارد الضريبية وغير الضريبية- على الأداء الاقتصادي، حيث تحسنت المؤشرات الأولية للقطاع الحقيقي والنقدي والمعاملات الخارجية خلال العام المالي الحالي؛ فاستمر معدل النمو في الارتفاع وانخفض معدل البطالة والتضخم، وازداد احتياطي النقد الأجنبي، بالإضافة إلى وجود تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة باستمرار تحقيق فائض أولي خلال النصف الأول من العام المالي الحالي وخفض نسبة العجز الكلي، كما زاد معدل النمو السنوي للإيرادات والاستثمارات الحكومية خلال النصف الأول من العام.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة)، يليه تنامي قطاع الخدمات الإنتاجية (خاصة تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين)، وتنامى القطاع السلعى (خاصة قطاع الزراعة)، وتنامي الصناعات التحويلية (خاصة تكرير البترول والتشييد والبناء) كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٧% فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات مساهة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليساهما بنسبة ٦,٥ نقطة مئوية خلال عام ٢٠/١٩**، مقارنة بمساهمة قدرها ١,١ نقطة مئوية فى العام السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية. مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٣,٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠/١٩.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010 يوليو-يونيو)

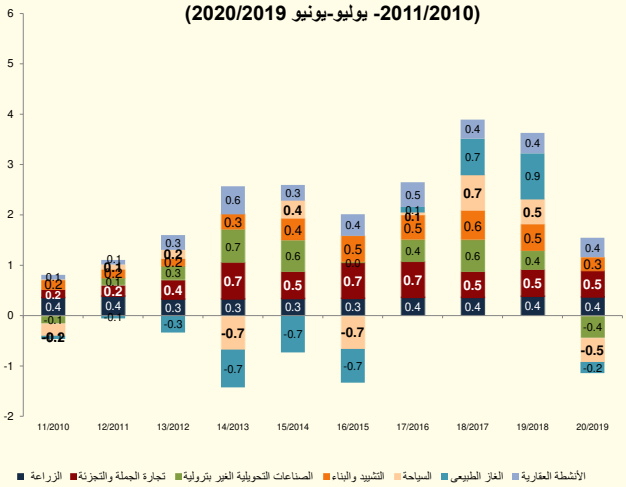

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010 يوليو-يونيو)

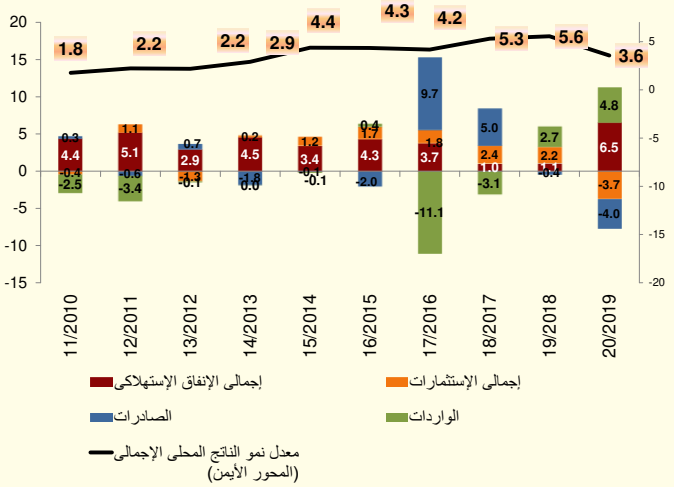

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٧,٢% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ ١,٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٩ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٦,٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٢,٨% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٦ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٠,٨ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، **ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٧% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٦,١% (مساهماً بنحو ٠,٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨% (ليساهم بـ٠,٤ نقطة مئوية). يليه **نمو قطاع الخدمات**

الإنتاجية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢,٨% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٩نقطة مئوية)، ويرجع ذلك في الأساس في ضوء تنامى قطاع الإتصالات بنحو ١٥,٢% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٣,٩% (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية). **بالإضافة إلى إرتفاع القطاع السلعى** بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٢% (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، في الأساس في ضوء تنامى قطاع الزراعة بنحو ٣,٣% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية). **فضلاً عن تنامى قطاع الصناعات التحويلية** بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٤% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) مدفوعاً بتنامى قطاع تكرير البترول بمعدل نمو سنو بلغ ١٧,٣% (ليساهم بنحو ٠,٧ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٤,٤% (ليساهم بنحو ٠,٣ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- **وعلى أساس شهرى، إرتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٤% ليحقق ١٣١,٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠٢٠** مقارنة بـ ١٢٦,٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٩، مدفوعاً في الأساس بارتفاع المؤشر الفرعى لقطاع النقل بـ ٣١% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩. يليه قطاع السياحة والذى ارتفع بمقدار ١٧%، وقطاع قناة السويس بـ٦%، وقطاع الصناعات التحويلية بـ٣%، وقطاع الغاز الطبيعى بـ٢% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠,١ **مليار دولار خلال** شهر ديسمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.

- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٥٠,٩ نقطة خلال نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.

- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقدد إرتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٤,١% ليحقق ١٠،٩٤٣,٤ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٠،٥١٥,٣ نقطة خلال الشهر السابق.

- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلي تحسن ملحوظ في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي إلى -٣,٢% خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢١/٢٠، مقابل -٣,٦% خلال نفس الفترة من العام الماضى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٣,٨%، مما فاق إرتفاع المصروفات بنحو ٦,٩%، مقابل نفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٣٦٦,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠، لترتفع بنحو ٤٤,٤ مليار جنيه بنسبة نمو ١٣,٨%حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٤,٤% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥,٦%

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢٧٢,٧ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٣,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٩,٥%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق

- **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ١٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٦,٦%) لتسجل ٩٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

  - حيث ساهم في ذلك **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٢,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١١,١%) لتحقق ٢٢,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٠,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق
  - وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ١١,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٧,٤%) لتحقق نحو ٤٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٤,٠ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٥٢,٢%) لتحقق نحو ١١,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- **وتحقيق الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس ١٢,٤ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة

- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٩,٥ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٧,٣%) لتسجل ١٣٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث **ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٦,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,٧%)** لتحقق ٦٥,٨ مليار جنية خلال فترة الدراس

- بالإضافة إلى إرتفاع الحصيلة من الضريبة على سلع جدول رقم (١) المحلية بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤,٢%) لتحقق ٤٠,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة

- **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة عدا دمغة الماهيات بـ١,١ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢١,٣%) لتحقق ٦,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة

- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢,٩ مليار جنيه** بنسبة ١١,٧% لتحقق ٢٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- وذلك فى ضوء **إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١,٧ مليار جنية** (بنسبة ٨,٥%) لتحقق نحو ٢١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- **وارتفعت المتحصلات الضريبية على السيارات بـ١,١ مليار جنيه** (بنسبة ٤٤,٦%) لتحقق ٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٥,٦% من إجمالى الإيرادات) بنحو ٢٠,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٨,٢%) لتحقق ٩٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧٣,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

- مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة** بـ٢,٥ مليار جنيه لتحقق ٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،

- وقد حققت أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس نحو ١٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- **وحققت أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية نحو ٤,٨ مليار** جنيه خلال فترة الدراسة.

- فضلاً عن **إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ٢٤,٨ مليار جنيه لتحقق ٤٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- وذلك يرجع إلى **ارتفاع الايرادات المتنوعة الرأسمالية بـ١٧ مليار جنيه** لتسجل ٢١,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع المتحصلات من بيع الأراضى وارتفاع الايرادات الرأسمالية الأخرى)

- كما **ارتفعت الايرادات المتنوعة الجارية بـ٧,٨ مليار** جنيه لتسجل ٢٤,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع الايرادات المحصلة من السنوات السابقة وارتفاع الايرادات الجارية الأخرى).

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ٦,٩% لتسجل ٥٦٧,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٢٠/٢٠٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. وجدير بالذكر ان الزيادة فى المساعدات الإجتماعية تعكس زيادة مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١٠ مليار جنيه بنسبة ٨,١% ليحقق ١٣٤,٩مليار جنيه خلال فترة الدراسة

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بـ٢٧ مليار جنيه لتصل ٣٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩،
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية** بنحو ٠,٢مليار جنيه لتحقق ٢١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات** بنحو ١,٤ مليار جنيه لتحقق ٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم التأمين الصحى والأدوية** بنحو ٠,٨ مليار جنيه ليصل ٢,١ مليار جنيه

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٢٥,٨ مليار جنيه (بنسبة ٤٨,٦%) لتسجل ٧٨,٧ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. **ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) بـ٢٤,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٩,٥%) فى ضوء زيادة الإنفاق على الإنشاءات وشراء الأصول والمعدات والمبانى غير السكنية فى إطار توجهات الدولة لتطوير البنية التحتية بالاضافة الى سداد مستحقات المقاولون. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٣٢,٣ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٦% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٥,٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٣٣,٣% عن العام المالى السابق.**

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-نوفمبر 2021/2020

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-نوفمبر		معدل التغير
	2021/20	2020/19	
الإيرادات	**366.583**	**322.208**	**%13.8**
الضرائب	272,678	248,981	%9.5
المنح	356	722	%51-
الإيرادات الأخرى	93,549	72,506	%29.0
المصروفات	**567.495**	**530.868**	**%6.9**
الأجور وتعويضات العاملين	134,972	124,808	%8.1
شراء السلع والخدمات	21,479	25,313	%15.1-
الفوائد	213,902	231,551	%7.6-
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	80,848	63,464	%27.4
المصروفات الأخرى	37,555	32,737	%14.7
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	78,741	52,996	%48.6
الميزان النقدى	**-200,913**	**-208,660**	
صافى حيازة الاصول المالية	**3,739**	**3,115**	
الميزان الكلى	**-204,652**	**-211,775**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**0.1%**	**0.3%**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-3.2%**	**-3.6%**	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤,٢ مليار جنيه (٨٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧,٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠,٣ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨,٣ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

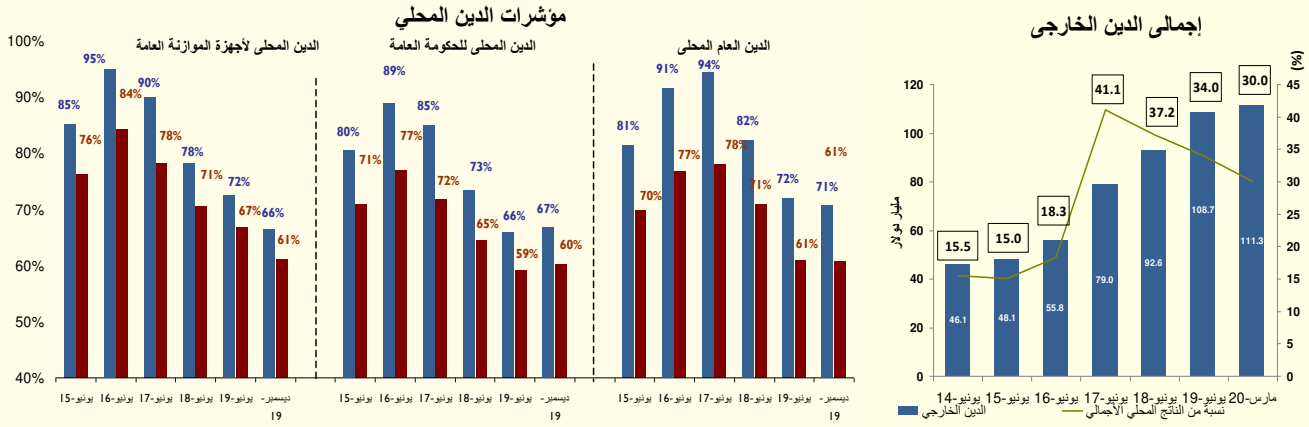

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو ٥,٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥,٧% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعا ليصل الى نحو ٤,٥% خلال الفترة يوليو-ديسمبر العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ٥,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد سجل معدل التضخم الأساسى معدل نمو سنوى قدره ٣,٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤% خلال الشهر السابق.

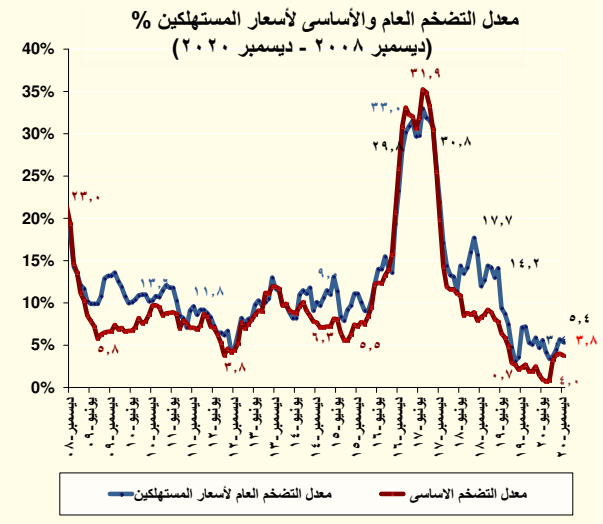

القطاع النقدى

- **وفقا لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** ليحقق ١٩,٢% في أغسطس ٢٠٢٠ (٤٦٨٢,٩ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩,١% في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٩,٤٪ في أغسطس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٨,٣٪ في الشهر الماضي، نتيجة ارتفاع

معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لتصل إلى ٢٧,٢٪ في أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٦,٤٪ في الشهر الماضي. **وقد حقق المعروض النقدي** ١٨,٤% في أغسطس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢١,٦٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل النمو السنوى للنقد المتداول** ليسجل ٢٢,٢% في أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٩,٧٪ خلال الشهر الماضي.

- وعلى نحو آخر، فقد **سجل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** قيمة قدرها -٥٠٪ (١٦٨,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ -٥٤,٥٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء تراجع معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنوك ليسجل -١٢٨,٧٪ في يوليو٢٠٢٠، مقابل -١٣٩,١٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ٣٢,٣٪ في نهاية أغسطس٢٠٢٠ (٤٧٥٤,٧ مليار جنيه) مقارنة بـ ٣١,٦٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق **مطلوبات القطاع الخاص** معدل نمو سنوي قدره ٢١,٥٪ في أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٠,٨٪ خلال الشهر الماضي.
- أيضاً، **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - مسجلة 21.7 ٪ (٤٨٩٨,٨ مليار جنيه) في نهاية أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٩,٨٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٣,٥% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع** لتسجل ٤٦,٣٪ في نهاية أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٦,١٪ خلال الشهر الماضي.
- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى اجتماعها بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٠ **الإبقاء دون تغيير على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **إستطاع الإقتصاد المصرى بفضل الإصلاحات الإقتصادية المطبقة وكذا إعادة بناء إحتياطات النقد الأجنبى بمستويات تاريخية تفوق المعايير الدولية خلال السنوات السابقة في التمكن من إمتصاص الصدمة غير المواتية لجائحة كورونا. وتشير أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزى المصرى خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى إنحسار عجز ميزان المدفوعات الكلى عند نحو ٨,٦ مليار دولار. وهو مما جاء علي عكس التوقعات التى أجمعت على حدوث صدمة قوية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط. حيث ساهم في إمتصاص الصدمة إستقرار عجز الميزان الجارى بشكل نسبى** عند ١١,٢ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل نحو ١١ مليار دولار خلال العام السابق، **نتيجة في الأساس لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل. كما حافظ ميزان الحساب الرأسمالى والمالى على تحقيق صافى تدفقات للداخل بقيمة** بلغت ٥,٤ مليار دولار خلال عام الدراسة، ولكنه أقل من الفائض المحقق خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ١٠,٩ مليار دولار متاثراً في الأساس بجائحة كورونا والتى أثرت على سلوك وتحركات رؤوس الأموال حول العالم، وخاصة الناشئة منها.

ويمكن تفسير التحسن على جانب المعاملات الجارية في الأساس في ضوء ما يلى:

- **تحسن وإنخفاض عجز الميزان التجارى بنسبة -٤,١%** ليحقق -٣٦,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة في ضوء ما يلى:
  - **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة ٥,٧% بنحو ١ مليار دولار** لتحقق نحو ١٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة. في حين إنخفضت الصادرات البترولية.
  - **تراجع الواردات السلعية غير البترولية بنسبة -١,٩% بنحو ١ مليار دولار** لتحقق ٥٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
  - **تراجع الواردات البترولية بنحو ٢,٦ مليار دولار لتسجل نحو ٩ مليار دولار** خلال عام الدراسة نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب تراجع كل من الكميات المستوردة بـ٣٨%، وكذا أسعار البترول العالمية، وتوقف إستيراد الغاز الطبيعى إعتباراً من الربع الثانى من عام ٢٠١٩/٢٠١٨). في حين إرتفعت الواردات من البترول الخام.
  - **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ١,٣% لتسجل ٥,٨ مليار دولار، مقابل ٥,٧ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٠,٤% بنحو ٢,٦ مليار دولار لتحقق ٢٧,٨ مليار دولار خلال عام الدراسة.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية

فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٥,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ولكنه أقل من المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والبالغ ١٠,٩ مليار دولار على خلفية تداعيات جائحة كورونا، وقد جاء ذلك في الأساس تأثراً بخروج إستثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المصرية بنحو ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، **نظراً لأجواء عدم التيقن الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا وتأثر تدفقات الإستثمار على مستوى العالم بشكل عام، وتراجع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ١ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٧,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة،** مقابل ٨,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (بسبب تراجع صافى الإستثمارات في قطاع البترول، وكذا التحويلات الواردة لشراء عقارات بمعرفة غير مقيمين، **في حين إرتفعت حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين**).